



جلالة الملك يخصص مقابلة متلفزة لمحطة إذاعة بلجيكا

سؤال - صاحب الجلالة لقد سبق لكم ان عبرتم للتلفزة البلجيكية منذ ثلاث سنوات - أي بعد اعتلائكم العرش بقليل - عن آمالكم ونواياكم وعن اتجاه خطط سياسية طيلة عهدكم ولهذا فإننا نلتمس اليوم من جلالته أن توافونا بعرض لما وقع انجازه خلال السنوات الأخيرة الثلاث .

ج - تعلمون أن الادلاء بعرض عما وقع انجازه خلال ثلاث سنوات في ميدان السلطة وتلخيصه في بضع كلمات ، بشكل صعوبة إذا لم نقل بأنه مستحيل .

وأعتقد أن عرضاً من هذا النوع يعتبر نقدا ذاتياً يتعين على رؤساء الدول أن يطرقوه وذلك لأن مثل هذا العرض لا يشكل في الواقع سوى نتيجة لجهودهم ومقارنة فيما بين نواياهم وبين ما حققوه من أعمال . وأعتقد شخصياً بأنه وقع تحقيق خطوة كبرى في ميدان المؤسسات وتحقيق خطوات واسعة في مجال الديمقراطية بينما وقع اتخاذ بعض التدابير للانعاش الاقتصادي وتنميته ، فهل كان كل هذا مطابقاً في استعماله للأهداف والنوايا المقصودة في هذا المجال؟ ذلك هو ما يشكل النقد الذاتي في الواقع ، ومع هذا فمن المحقق أنه يتعين على رئيس دولة وعلى ملك بوجه خاص أن يعود دورياً إلى المقاييس الموضوعية بل وحتى إلى المقاييس الباطنية التي تعتبر بالنسبة له حكماً نزيهاً يساعده على معرفة ما إذا كان الاتجاه سائراً في طريقه القويم على الدوام وعما إذا كانت الأساليب المستعملة مطابقة للعقل والصواب في الواقع .

وتعتبر المشاكل متشعبة مثلها هي في نفس الوقت متباعدة كما هو الشأن بالنسبة لكل بلد يسير في طريق التطور والنماء ويوجد بسبب ذلك تراكم وتشابك ولهذا فإنه ينبغي فرز الأمور قصد التوصل إلى استخلاص العناصر الكامنة في كل ميدان بوجه خاص . ونأمل مع هذا أن تكون حصيلة هذه السنوات الثلاث من الحكم ككل عمل مفيد وكل عمل انساني وإن كانت ناقصة بوصفها عملاً بشرياً نأمل أن تبرز جانباً إيجابياً ومظهراً لارادة الشعب المغربي بأسره من الشعب حتى الملك وذلك كي نصل إلى تحقيق أهدافنا

س - لقد قمتم يا صاحب الجلالة على اثر الحوادث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء باصدار العفو عن المسجونين السياسيين ، هذه البادرة التي اعتبرت في العالم أجمع لا على أنها فقط بادرة كريمة من طرفكم وإنما أيضاً على أنها بادرة سياسية ، فهل تعتقدون بأن هذه الخطوة كافية لتصفية الجو الراهن؟

ج - أعتقد أنه يجب الادلاء بإيضاح في هذا الصدد لقد وجهنا قبل حوادث الدار البيضاء في خطاب العرش في ثالث مارس سنة 1965 نداء في سبيل الوحدة الوطنية وناشدنا من أعلى المنصة جميع الإرادات الحسنة كي تتحد في جهد مشترك ، وكنا على علم منذ ذلك الوقت بأنه لكي يتحقق هذا الاتحاد لابد من توفر بعض الشروط التي تكتسي طابعاً سيكولوجياً وليس سياسياً ، وذلك دون أية شروط مسبقة ، ولهذا يمكن القول بأن لا أحداث الدار البيضاء ولا تمرّد الشارع هو الذي دفعنا إلى الاقدام على ما قمنا به ، ذلك لأننا أردنا أن لا يقال عنا بأن وجهنا الضرورة التي تعترضنا إلى فضيلة . اننا نريد أن نتصالح هذه الأسرة المغربية مع بعضها البعض التي ينتسب إليها الملك بوصفه أحد أعضائها ووصياً عليها . فمنذ سنة 1953 وجهت اتهامات كثيرة من البعض ضد البعض الآخر سواء سنة 1953 أو سنة 1956 أو سنة 1959 أو سنة 1963 ، ولهذا كان علينا أن نتجاوز هذا الوضع ونطوي الصفحة لأننا لا يمكن أن نبني أي شيء على الحقد والضغينة . انكم تقولون لي أن هذه البادرة لا يفهمها البعض إلا على أنها بادرة سياسية ولكنني لم أقدم على هذه البادرة بوصفها بادرة سياسية . لقد أقدمت على هذه البادرة مشاركة مني في الجهود التي تبذلها الأمة . وإذا كانت الأحزاب السياسية ترى أنه يجب أن تتوفر على برنامج موحد وتتوفر على تكتيك ، وتتوفر على استراتيجية موحدة في بعض الفترات من تاريخ بلده فإن الملك هو أيضاً يجب أن يتوفر على مساندة ، هذه المساندة هي أن يجمع كل ما هو متفرق ، ويصالح جميع الغاضبين ، ويحاول أن يثبت للجميع بأنه لا يوجد أناس في



جانب ، وأناس آخرون في الجانب الآخر ، فجميعنا يواجه الأعمال السيئة التي نقوم بها ، أو نجني جميعا ثمرة حكمتنا المشتركة .

س - في هذه المعركة الصعبة التي تقوم بها جلالتم في سبيل مصالح وطنية ، وللوصول إلى حكومة ائتلاف وطني ، فهل ترون أنكم محميون من اليسار واليمين ؟

ج - لسنا في معركة (بوفين) بحيث نخشى اليمين أو اليسار ، ليس هناك يمين ويسار في هذا البلد عندما يتعلق الأمر بالمثل والأهداف ، ومع هذا فإن جغرافية القرن العشرين تقتضي أن يجلس البعض على نفس المقعد في اليمين أو في اليسار أو في الوسط ، واننا لنعتقد مع هذا بأنه بالنسبة للشعب الذي يوجد في الشارع ، لهذا الشعب الذي يجب أن نعمل له كل شيء ، لهذا الشعب نفسه الذي ليس هو موظفا والذي لا يتوفر على أي تعويض والذي لا يضمن خبز يومه ، فإن المشكل بالنسبة إليه ليس في أن يكون في اليسار أو اليمين ، المشكل هو أن يشعر هذا الشعب بأنه سيبقى محافظا على ذاته ، وأن بإمكانه أن يحقق امكانياته ويرفع من مستوى معيشته . إما أن يكون إلى اليمين أو إلى اليسار فإن هذا يعتبر ترفها أنه ترف سياسي أو فلسفي . واننا لنعتقد شخصا أننا باستسلامنا إلى هذا الترف ، فإننا سنصبح نمثل الكسالى السياسيين ، ذلك أننا بلد يجب عليه أن يعمل ويكافح ، والترف بالنسبة لنا يجب ألا يبرز كغاية ولا كوسيلة من الترف المادي وحتى الترف الثقافي . اننا نقول هذا لند على بعض المقاييس السطحية للقرن العشرين ، وانني أتمكن من القول بأن الملكية المغربية لم تعتمد أبدا لا على اليسار ولا على اليمين ، ذلك لأنها تعلن بأن أهدافها كانت دائما تتسجم مع أهداف الشعب ، ولم تكن أبدا خلف مطالبه ، بل كانت دائما تحتل مركز الطليعة القائدة بالنسبة لهذه المطالب سواء منها المطالب الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية . وأن تشريع العمل الذي تتوفر عليه ، لا يوجد تشريع يشابهه في أي بلد من البلدان النامية أو حتى بعض البلدان الأوروبية ، كما لا توجد في هذه البلدان حريات سياسية كالحرريات الموجودة لدينا ، وحرريات التعبير التي تضمن للأفراد والجماعات التمتع الكامل بهذه الحقوق وهذه الحريات . ويمكن لنا أن نقول بأن الملكية في المغرب ، وبصفة خاصة منذ اعتلاء والذي المرحوم جلالة محمد الخامس العرش ، لم تكن أبدا ملكية تنظر إلى اليمين عوضا عن اليسار ، ولهذا كما قلت لكم بأن أي رئيس للدولة أو أي مسؤول عندما يستجيب لرغبات شعبه يكون بمثابة الناطق باسمه وفي نفس مستوى الآخرين ، وسترون أن تصنيفاتكم الأوروبية يمكن أن تنطبق ولن يمكن أن تنطبق على السياسة التي يتهجها هذا الرئيس أو هذا المسؤول .

س - صاحب الجلالة ، لقد تمنيتم حتى الآن بأن لا توضع الملكية موضع سؤال فهل ما تزالون تأخذون بنفس الرأي ؟

ج - لست فقط أؤيد هذا الرأي ، بل أن الأحداث الدولية أيدت ذلك ، ف رئيس الدولة لا يمكن أبدا أن يوضع موضع سؤال ولا حتى مؤسسة هذا الرئيس سواء أكان رئيسا للجمهورية أو رئيسا لمجلس أعلى أو ملكا دستوريا ، لأننا رأينا حولنا رجال دولة كبار لم تتغير بلادهم ولم تتغير سياستهم ، ولكن تغيرت طرق حكمهم بمجرد زواهم ، ويمكن إيراد حالة الرئيس الأمريكي السابق كيندي كمثال على ذلك ، ويوجد الرئيس جونسون الذي يستحيل أن يكون موضع سؤال ، ونفس الشيء بالنسبة لخروتشوف ، ولكن يوجد الآن كوسيكيين الذي لا يمكن أن يكون موضع سؤال ، وكذا بالنسبة للجمهورية الرابعة والجنرال دو كوكول الذي هو أيضا لا يمكن أن يكون موضع سؤال ، لأنه بمجرد ما توضع سلطة موضع سؤال أو ملكية أو مجلس رئاسي ، فإن ذلك يعني حدوث انفصال بين الرجل المسؤول والقضايا التي يجب عليه أن يدرسها وأن يركز عليها جهوده دائما ، وهذا الانفصال سيؤدي إلى عدم المسؤولية وإلى إبعاد بالنسبة للجماهير الشعبية وللأهداف الوطنية ، ولهذا فإنني اعتقد أن جميع الأحداث الدولية تؤكد وجهة نظري بأن الملكية كأي نظام آخر يجب ألا توضع موضع سؤال .

س - أريد الآن ، اذا سمحتم يا صاحب الجلالة ، أن نتكلم في الاقتصاد ، فالمشاكل الاقتصادية الراهنة تحد ولا شك سياستكم ، فما هي الحلول التي تترأونها لذلك ؟

ج - لقد أعطيت دائما تعريفا للديمقراطية ، فالديمقراطية ليست مجرد حق يمارس ، ليست مجرد بطاقة انتخابية تضعها في الجيب ، ذلك أن هذه البطاقة الانتخابية لا تضمن أبدا الشخص الانساني أو المجموعة البشرية ، أنها لن تضمن له عدم التعرض للمشاكل الاجتماعية التي قد تكون أشد هولا من أقصى الديكتاتوريات ، ان هذه البطاقة الانتخابية لن تضعه في مأمن من الجوع والبطالة والمرض والامية . إذن الديمقراطية الصحيحة هي تلك التي تهدف إلى انعاش الإنسان ، ولن يتحقق هذا الانعاش إلا إذا كان مستقلا ماديا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، وهذا يبرز



الأهمية التي تشكلها الجهود الاقتصادية بالنسبة لكل بلد يريد حقيقة الديمقراطية. وأنه لمن المؤكد أن المتجزات الديمقراطية في بلدي وكذلك الصعوبات الاقتصادية ستحدد إلى حد كبير انطلاقا هذا البلد وبالتالي الديمقراطية التي يجب أن يأخذ بها والتي يجب أن لا تكون مجرد التعبير عن نقاش عقيم في برلمان أو تبادل الافتتاحيات الصحفية بين مختلف الأحزاب مهما كانت تلك الافتتاحيات محقة أو غير محقة، إلا أن هذه الديمقراطية يجب أن تستجيب للصعوبات التي نواجهها يوميا وتستجيب لتخطيط جهودنا بمعرفة إمكانياتنا وبالتالي للصعوبات التي سنواجهها.

س - لتحقيق هذه الفلسفة الاقتصادية التي تشرفتم بعرضها ، أنكم قد تأملون كثيرا من المفاوضات التي ستجري في ثالث عشر من الشهر الحالي بين حكومتكم والسوق الأوروبية المشتركة.

ج - أظن أن الذين قاموا بإنشاء منظمة السوق الأوروبية المشتركة لم يضعوا أنفسهم خارج نطاق دولي أو يضعوا أنفسهم خارج نطاق فلسفة القرن العشرين. إن فلسفة القرن العشرين هي فلسفة التعاون والتضامن البشريين، إنها فلسفة اليد الممدودة، إذن وبهذه العقلية إذا كانت السوق الأوروبية حصنا بالنسبة لبعض الأمم فإن هذا الحصن ليس بحصن سليم، إنها يجب أن تكون وكأنها خزان طبيعي تستفيد منه جميع الشعوب وجميع البلدان بواسطة تعاون وتضامن لا أن تكون تلك المنظمة عبارة عن حلقة مغلقة والسوق الأوروبية إذا ما قدر له أن يكون مجرد حلقة مغلقة فإنها ستصل إلى يوم تكون فيه مشبعة بصورة غير طبيعية، لذا كان عليها أن تجد منفذا خارجيا، ولتحقيق هذا الغرض ستكون أمامها وسيلتان: إما الوسيلة القديمة والتي انقضت إلى وسيلة الإمبريالية بشكلها الاقتصادي وإما الوسيلة الإنسانية التي تدخل في نطاق تضامن القرن العشرين والتعاون الدولي، وإذا ما اختارت الوسيلة الثانية فإن ذلك يدفعها إلى فتح مفاوضات ومساعدة كل دولة أو كل مجموعة من الدول حسب إمكانياتها وحسب الوسائل التي تتوفر عليها ونحن نعلم أننا أحيانا بمساعدتنا المبالغ للمرضى قد نقضي على المريض نفسه، وأنه لمن المؤكد أننا إذا أقمتنا منطقة كبرى للتبادل الحر فإن ذلك قد يؤدي إلى تداول كبير في الثروات بالمغرب والبلاد التي قد تكون لها علاقات مع السوق الأوروبية المشتركة، وبهذا نكون قد أقدمنا على العمل وعلى المهارة وعلى انعاش العمال الأكفأ، ولهذا السبب رأينا أن هذه الفكرة يعتنقها مؤسسو السوق الأوروبية المشتركة ومازالوا يعتنقونها حيث وضعت هذه الفكرة في النطاق الفلسفي والجغرافي السياسي للقرن العشرين، وهذا ما جعلنا نأمل أن يسود المفاوضات المقبلة بين المغرب والسوق المشتركة التفاهم المتبادل مع مراعاة الأمر التالي وهو أن السوق المشتركة تمثل هي أيضا صبغة سياسية وتوجيها سياسيا، وللمغرب سياسته الخارجية الخاصة به ولهذا لا يمكن أن تكون هناك أية تبعية، ونعتقد أن بالإمكان أن يكون لنا علاقات اقتصادية وتجارية طيبة مع السوق المشتركة دون أن يؤثر ذلك على سيادتنا وعلى حريتنا في العمل على الصعيد الدولي.

س - هل تعتقد جلالتك أن بلد كبلدكم في وضعه الحالي يمكنه أن يصير بلدا اشتراكيا.

ج - ولماذا لا ؟ ثم ماذا تقصدون ببلاد اشتراكية؟

س - نعني بلادا يمثل برلمانه جميع طبقات السكان

ج - إن برلماننا يمثل جميع الاتجاهات ومختلف طبقات هذه الأمة بل وأقول لكم بكل صراحة بأن الملكية المغربية لا تركز على الانقطاع كما أنها لم تكن أبدا ملكية اقطاعية أو طبقية، والملكية المغربية يهتما أن تنهج سياسة تنكافأ فيها الفرص أمام جميع أبناء الأمة مهما كانت وضعيتهم الإجتماعية والاشتراكية هي التي تضع جميع ثروات البلاد في أيدي ابنائها وأعتقد أن هذه الفضيلة هي أكبر فضيلة يمكن أن يحققها أي نظام سواء كان نظاما ملكيا أم جمهوريا والآن قد نقولون لي بأنه للوصول إلى هذه الاشتراكية هناك عدد كبير من الطرق المستعملة في هذا السبيل منها الطريقة القاسية والطريقة الموجهة والطريقة التعاونية وطريقة الحزب الواحد وطريقة سيطرة البروليتاريا وأقول لكم بأنه بالقدر الذي نوفق فيه بين الحرية الفردية والكرامة الإنسانية والهدف الذي هو هدف جماعي وهدف وطني في نفس الوقت عند ذلك نكون قد حققنا الاشتراكية بتسامحها الحقيقي وبحريتها الحقيقية وبديموقراطيتها الحقيقية وذلك بأن توفر لجميع المغاربة الفرصة لخدمة بلادهم بخدمات متكافئة مهما كانت وضعيتهم الاقتصادية وكذا بأن نضع الثروات الوطنية في مستوى قدرتهم الشرائية وذلك دون تمييز بين فئة وفئة أو بين طبقة وطبقة.

ماي 1965